عمان تعلن اعتقال مجموعة مرتبطة بحماس تخطط لاستهداف مسؤولين اردنيين.. والحركة تعتبر الاتهامات «باطلة وسخيفة»

■ غزة ـ عمان ـ يو بي آي ـ اف ب: جددت حركة المقاومة الاسلامية حماس امس رفضها للإتهامات الأردنية بالتورط بالتخطيط لعمليات تستهدف منشآت وشخصيات أردنية، متهمة حكومة المملكة الهاشمية بالمشاركة في حملة دولية ضد الشعب الفلسطيني.

وقال سامي أبو زهري، المتحدث باسم حركة حماس في تصريح صحافي «نرفض الاتهامات الأردنية بحق الحركة لأنها اتهامات باطلة وليس لها أساس من الصحة وهي اتهامات شخصية لا تنطلي على أحد».

واتهم أبو زهري الحكومة الأردنية بالمشاركة في «الحملة الدولية ضد الحركة وضد الشعب الفلسطيني» غير أنه أكد أن مثل هذه المواقف «لا يمكن أن تنجح في عزل الحركة وإنما يسهم في عزل من يتورطون في هذا الدور».

ودعا المتحدث باسم حماس المثقفين وقيادات الشعب الأردني إلى التدخل لفضح دور الحكومة الأردنية ومنعها من مواصلته.

وكانت السلطات الاردنية اعلنت في وقت سابق من امس الثلاثاء اعتقال مجموعة من حركة المقاومة الاسلامية (حماس) اكدت انها تلقت تعليمات من «احد المسؤولين العسكريين للحركة موجود في سورية حاليا» باستهداف مسؤولين اردنيين ومنشآت.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاردنية ناصر جودة للصحافيين خلال لقائه الاسبوعي معهم ان «الاجهزة رصدت مخططات وصلت الى مرحلة التنفيذ من حيث عمليات تستهدف منشآت واشخاصا مسؤولين في الاردن».

واضاف ان السلطات اوقفت مجموعة من حماس أقر احد افرادها بأنهم «تلقوا تعليمات التنفيذ من احد القياديين في الحركة وتحديدا احد مسؤولي العمل العسكري في حماس والموجود حاليا في سورية».

واوضح ان «الاجهزة الامنية رصدت تحركات وعمليات خلال فترة زمنية طويلة وضبطت اسلحة ومتفجرات تم تخزينها ومحاولة تهريبها من دولة مجاورة وتم افشال عمليات التهريب».

وتابع «لكن، لم نعلن كل مرة تم ضبط اسلحة فيها انها كانت من سورية، اعلنا في المرة الاخيرة وقد يكون هناك حوادث اخرى». ولم يفصح عن مزيد من التفاصيل.

وقال جودة ان «التحقيق ما يزال جاريا، كما ان متابعة وملاحقة اخرين في موضوع هذه العمليات مستمر (..) لن يتم الاعلان عن اسماء او تفاصيل اخرى الا بعد ان يتم الانتهاء من الاجراءات الامنية»، واكد ان «التحقيقات مع احد الموقوفين في دائرة المخابرات كشفت عن وجود اسلحة اخرى ومتفجرات قرب احدى قرى المنطقة الشمالية من انواع مختلفة».

وتعقيبا على ما اعلنته السلطات الاردنية، اتهم وزير في حكومة حماس «جهات» لم يذكرها بالاسم بالسعي الى توتير العلاقات مع الاردن، مؤكدا حرص حكومته على «امن واستقرار الاردن».

وقال وزير المال الفلسطيني عمر عبد الرازق في رام الله امس ان «هناك جهات تحاول توتير العلاقة مع الاردن».

واضاف ان الحكومة الفلسطينية «تؤكد حرصها على امن واستقرار الاردن على كل المستويات»، مؤكدا ان الحكومة والشعب الفلسطيني «ليس لديهم اي نية الى توتير الاجواء مع الاردن وشعبها الشقيق».

وكان الاردن اعلن قبل فترة ضبط كميات من الاسلحة، بينها صواريخ ومتفجرات، ادخلتها مجموعة تنتمي الى حركة حماس الى المملكة.

واصدرت الحكومة حينها بيانا يؤكد تأجيل الزيارة التي كانت مقررة لوزير خارجية السلطة محمود الزهار حتى اشعار اخر الى الاردن بعد ان رصدت «الاجهزة الامنية محاولات عدة من عناصر من حركة حماس لادخال اسلحة مختلفة وتخزينها وتم بالفعل ضبط هذه الاسلحة مؤخرا وهي في غاية الخطورة وتشمل صواريخ ومتفجرات واسلحة رشاشة».

وكان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس اعلن بعد ان اطلعته السلطات الاردنية على الامر قبل اربعة ايام اثر لقائه رئيس الوزراء الاردني معروف البخيت ومسؤولين امنيين في عمان ان «المعلومات عن الاسلحة المهربة مذهلة وخطيرة».

واضاف «استمعت الى نتائج تهريب الاسلحة التي لها تأثير بالغ على امن الاردن وسلامته والمعلومات التي ابلغنا بها من خلال رئيس الوزراء ومدير المخابرات (اللواء محمد الذهبي) كانت مذهلة وخطيرة في الوقت ذاته».

وتابع «لذلك قررنا ان نتواصل ونتابع هذا الموضوع وسنرسل وفدا سياسيا امنيا رفيع المستوى لبحث الموضوع للوصول الى نتائج تحمي الاردن وفلسطين (...) ونعبر عن حرصنا على امن الاردن».

لكن حركة حماس انتقدت تصريحات عباس حول الاسلحة المهربة الى الاردن. مشددة على رفض «اي محاولة لتبرئة الحكومة الاردنية».

اتصل بأحمدي نجاد وشكره على دعمه

هنية يدعو الفلسطينيين الى «المحافظة على الوحدة واعتماد الحوار»

■ غزة ـ اف ب: حض رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية امس الثلاثاء الشعب الفلسطيني على المحافظة على الوحدة الوطنية، مؤكدا ان الخيار الوحيد المتاح هو الحوار لان «التحديات كبيرة ويجب الا نغرق بالفرعيات».

وقال هنية في مستهل الاجتماع الاسبوعي للحكومة الفلسطينية «نوجه رسالتنا الى شعبنا الفلسطيني بضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية وتماسك الصف، فليس هناك خيار امامنا الا لغة الحوار».

واضاف «اقول لشعبنا ان التحديات المفروضة امامنا كبيرة وخطيرة، هناك القدس والجدار والارض والاسرى واللاجئون ويجب الا نغرق بالفرعيات وعلينا ان نبقى مشدودين الى ثوابت القضية الفلسطينية».

وطالب هنية «بالا تتحول الخلافات في المستويات السياسية والقيادية العليا مشاحنات وعراكا في الشوارع، هذا مرفوض وعلى شعبنا ان يقلع عنه ويجب الا نلجأ اطلاقا الى الحوار الساخن بالمظاهر المسلحة».

واكد ان «جزءا من الاحتقان الذي تعانيه الساحة الفلسطينية ناتج من الضغوط الخارجية التي تمارس ضد هذا الشعب والحصار المفروض على شعبنا ومحاولة استمرار قطع المساعدات عنه». وتدهورت العلاقات بين الحكومة الفلسطينية برئاسة هنية والرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد التصريحات التي ادلى بها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل متهما الرئيس الفلسطيني من دون ان يسميه بـ«التآمر» على حكومته بمساعدة الامريكيين واسرائيل. وادت هذه التصريحات الى مواجهات عنيفة بين انصار حركتي فتح وحماس في نهاية الاسبوع الماضي اوقعت اكثر من ثلاثين جريحا.

ومن جهة اخرى، اكد رئيس الوزراء الفلسطيني «اننا منفتحون على كل دول العالم» وقال «ليس لدينا اي مشكلة في الشروع بحوار مباشر مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ومع اي دولة في الاتحاد الاوروبي او في اي مكان في العالم من اجل توضيح مواقف الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني».

وتعاني الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة حماس عزلة مالية وخصوصا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي اللذين قررا وقف مساعداتهما المباشرة للشعب الفلسطيني. ويشترط الجانبان على حماس ان تتخلى عن العنف وتعترف بوجود اسرائيل وتقر بالاتفاقات السابقة الموقعة بينها وبين الفلسطينيين.

واكد هنية انه يجري البحث حاليا في آليات ادخال اموال توفرت لدى الجامعة العربية الى الاراضي الفلسطينية عبر المصارف التي ترفض حتى الان التعامل مع الحكومة التي شكلتها حماس بسبب الضغوط الدولية عليها. واكد هنية «ان هناك اموال قد توفرت لدى الجامعة العربية يجري البحث الان في اليات ادخالها الى الاراضي الفلسطينية عبر البنوك حتى تصل الى موظفي القطاع العام وحتى نؤمن احتياجات الشعب الفلسطيني».

واضاف «ان الحكومة بذلت وما زالت تبذل جهودا حثيثة مع كل الاطراف من اجل توفير احتياجات الشعب الفلسطيني وخاصة تأمين الرواتب».

واوضح ان «وزير الخارجية (الفلسطيني) محمود الزهار في زيارته لكل الدول يسعى من اجل انهاء هذه المعاناة التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني».

واعلن هنية امس الثلاثاء انه اتصل بالرئيس الايراني محمود احمدي نجاد لشكره على دعمه للفلسطينيين.

وقال هنية خلال الاجتماع الاسبوعي للحكومة الفلسطينية في غزة انه اتصل بالرئيس الايراني محمود احمدي نجاد لشكره على دعمه للشعب الفلسطيني، واكد تصميم الفلسطينيين على اقامة علاقات وطيدة مع كل الدول العربية والاسلامية.

واعلنت ايران في منتصف نيسان (ابريل) انها ستقدم خمسين مليون دولار الى الشعب الفلسطيني لمساعدته على تجاوز الازمة المالية التي يعانيها بعد وقف المساعدات المباشرة الاوروبية والامريكية.

ودعا احمدي نجاد العام الفائت الى «شطب اسرائيل من الخريطة»، وكرر خلال الاشهر الاخيرة ان المحرقة اليهودية «خرافة» خلقها الغربيون.

متحدث باسم الحكومة: تهديدات الرئيس بشأن قدرته على اقالة حماس تزيد الأزمة

عباس لن يسمح بنشوب «حرب اهلية» ويدعو الى «عدم معاقبة» الفلسطينيين

انقرة ـ من عز الدين سعيد:

اعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس امس الثلاثاء في انقرة انه لن يسمح بنشوب حرب اهلية بين حركة فتح وحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، داعيا الاسرة الدولية الى «عدم معاقبة» الفلسطينيين من خلال حرمانهم من المساعدات.

وقال عباس خلال مؤتمر صحافي «قمنا بكل ما يلزم لاعادة الهدوء وتجنب نشوب صراع بين الفصائل. لن نسمح بان يؤدي ذلك الى حرب اهلية».

واضاف «حصلت مواجهات هنا وهناك، لكن الحرب الاهلية خط احمر ولا احد يريد الوصول الى هذا الوضع. البعض لا يريد ان ينعم الشعب الفلسطيني بالاستقرار ويريد ان يتدهور الوضع اكثر، لكننا متيقظون بما فيه الكفاية لكي لا نقع في هذا الفخ».

وجرح اكثر من ثلاثين شخصا في نهاية الاسبوع الماضي اثر مواجهات بين انصار الحركتين على خلفية تصريحات لرئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل الذي اتهم الجمعة عباس من دون ان يسميه بـ«التآمر» على حكومة حماس بمساعدة الامريكيين واسرائيل بهدف العودة الى السلطة.

وجاء كلام مشعل بعد ساعات على الغاء عباس قرار وزير الداخلية الفلسطيني انشاء قوة امنية جديدة وتعيين ناشط في منصب امني اساسي.

وحذر عباس الذي سيجري امس الثلاثاء مباحثات مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، مرة جديدة من وصول الوضع الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية الى حد «الكارثة» بسبب تعليق المساعدات الغربية المباشرة ردا على رئاسة حماس الحكومة في آذار (مارس).

وقال ان «الوضع الاقتصادي صعب وشبه كارثي. نبحث مع الجهات المانحة في آلية تسمح لها بتمرير المساعدات ليتمكن المواطنون والموظفون من تلبية حاجاتهم اليومية».

واضاف «ندعو العالم اجمع الى عدم معاقبة الشعب الفلسطيني وعدم حرمانه من المساعدات لانه سيكون لهذا الاجراء عواقب اجتماعية واقتصادية خطيرة على شعبنا».

وكان عباس حذر الجمعة في حديث لوكالة فرانس برس من «كارثة» اذا استمرت الازمة المالية، مؤكدا انه اقترح على الجهات المانحة تحويل مساعداتها مباشرة الى مكتبه من اجل تفادي التعامل مع الحكومة الفلسطينية برئاسة حركة التي تقاطعها هذه الجهات.

ويفترض ان يشكل هذا الاقتراح محور جولة الرئيس الفلسطيني التي ستقوده بعد تركيا الى النروج وفنلندا وفرنسا.

من ناحية ثانية، دعا عباس خلال المؤتمر الصحافي لحكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي المكلف ايهود اولمرت المقبلة الى «العودة الى طاولة المفاوضات لتطبيق خارطة الطريق».

وحذر من ان الحل الاحادي الجانب الذي ينوي اولمرت تطبيقه في الضفة الغربية المحتلة «لن يؤدي الا الى اطالة الصراع الى ما لا نهاية».

واعتبر عباس في هذا الصدد انه يمكن لتركيا التي تقيم علاقات وثيقة مع اسرائيل، المساهمة في استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وقال ان «تركيا بلد ذو وزن كبير في الشرق الاوسط، وهذا يسمح لها بتأدية دور مهم في عملية السلام».

وكانت انقرة اثارت في شباط (فبراير) غضب اسرائيل لدى استقبالها وفدا من حماس اجرت معه محادثات اعلنت انها تهدف الى اقناع الحركة بالتخلي عن العنف. من جهته وصف عباس امس الثلاثاء هذه الزيارة بأنها «مفيدة».

وندد الرئيس الفلسطيني مجددا بعمليات التفجير التي استهدفت مساء الاثنين منتجع دهب السياحي في مصر، واصفا اياها بأنها اعمال «خطيرة مؤلمة». وقال «اننا نرفض رفضا قاطعا الاعمال الارهابية في مصر وفي اي مكان في العالم».

ومن جهته اعلن المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد امس الثلاثاء لوكالة فرانس برس ان تهديدات الرئيس الفلسطيني محمود عباس المبطنة التي اكد فيها انه يملك سلطات تخوله اقالة الحكومة التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس) ستساهم في تفاقم الأزمة مع الحكومة.

وقال المتحدث ان «هذه التصريحات لن تساعد في تسوية الخلاف بين الرئاسة والحكومة بل ستساهم في تفاقمه. التهديد المستمر للحكومة سيشجع بعض الدول على زيادة عزلتها».

ومضى يقول «اننا نتوقع من الرئيس ان يدعم الحكومة وليس ان يتحدث عن اقالتها لانه لم يمض شهر على توليها مهامها. الوقت ليس مناسبا للتحدث عن ذلك».

وكان محمود عباس اكد خلال مقابلة تلفزيونية بثتها شبكة (سي.ان.ان ترك) الاثنين انه يملك السلطات التي تخوله اقالة حكومة حماس.

واضاف «ان الدستور يخولني بشكل واضح ونهائي اقالة الحكومة، لكنني لا اود استخدام هذه الصلاحيات».وشدد عباس الذي يزور تركيا حاليا على ضرورة «ان يعلم الجميع ان لدي هذه السلطة».

رئيس الوزراء التركي مستقبلا الرئيس الفلسطيني امس

الحكومة لا تمانع ان يتولى محمود عباس الشؤون المالية للسلطة الوطنية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد وزير المالية في الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بان الحكومة لا تمانع ان يتولى الرئيس الفلسطيني محمود عباس الشؤون المالية للسلطة.

وقال وزير المالية عمر عبد الرازق امس ان الحكومة لا تمانع ان يتولى عباس تلقي المساعدات الدولية وادارتها والاشراف على انفاقها، مضيفا «لامشكلة لدينا بتاتا في وصول المساعدات الخارجية للرئيس محمود عباس ليتولى ادارتها وصرفها بما في ذلك رواتب الموظفين» الامر الذي يعني تولي مؤسسة الرئاسة المالية الفلسطينية.

وشدد عبد الرازق على العلاقة الطيبة بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة الفلسطينية، مؤكدا أن الحكومة الجديدة تعتبر حكومة مساندة للرئيس عباس في أداء مهامه.

وقال عبد الرازق «نحن حكومة الرئيس أبو مازن وليس حكومة حماس، ووفق الدستور الفلسطيني نحن حكومة تساعد الرئيس في ادارة شؤون الشعب الفلسطيني»، مؤكدا في الوقت نفسه أن مجموع ما وصل من أموال للفلسطينيين إلى صندوق الجامعة العربية بلغ 71مليونا إضافة إلى ان 20 مليونا أخرى وصلت، موضحا انه لم يصله إشعار بوصولها.

وقال عبد الرازق بان هناك انفراجا والأموال موجودة، وإن مجموع ما وصل من مساعدات مالية للشعب الفلسطيني، هو 10 ملايين دولار وصلوا من روسيا، و70 مليون دولار وصلوا إلى الجامعة العربية، كما وصلت 100 مليون دولار من إيران، إلى جانب أن السعودية دفعت 20 مليونا، و 72 مليونا أخرى يجري الحديث عنها.

ولم يشأ الوزير الاشارة الى موعد محدد لصرف رواتب الموظفين، قائلاً «هناك اشكالية في تحويل الاموال، ونحن نبحث عن آليات لادخال الاموال وهناك تشاور مع سلطة النقد والبنوك المصرية والاردنية، ولا توجد مشاكل مع المصارف العاملة في فلسطين»، منوها الى إشكاليات في التحويل للمبالغ المالية لإيصالها لموظفيها والجهات الأخرى.

ونوه إلى أن الوزارة تعلم بحجم الضائقة التي يمر بها الموظفون، وأنها ستصرف أي مبلغ يصلها للموظفين، مشيراً إلى أن الوزارة على اتصال مع البنوك التي لها أقساط ديون على الموظفين، لتأجيل هذه الأقساط.

وأوضح أنها ليست المرة الأولى التي يحاصر فيها الشعب الفلسطيني والحكومة اقتصادياً وسياسياً، لافتاً إلى أن الأزمة هذه المرة أقوى وأشد، وأن الشعب سيصبر إذا تعلق الأمر بثوابتنا الفلسطينية.

وقال عبد الرازق، ان الأموال التي تقدم للشعب، ليست مساعدات بل هي حقوق الشعب الفلسطيني على العالم الذي سكت فترة طويلة على الاحتلال الظالم وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى تدمير مقدرات الشعب، وشاكرا كل من يقدم المساعدة للشعب الفلسطيني، معتبراً ذلك مشاركة في الهم المشترك العربي والإسلامي.

وكان وزير التخطيط الفلسطيني سمير أبو عيشة أكد أن الحكومة الفلسطينية قامت بإعداد خطة مساعدات طارئة للجهات الدولية المانحة بكلفة مليار و950 مليون دولار لمدة تسعة أشهر قادمة.

وقال أبو عيشة في تصريحات صحافية أمس الاول «المجموع الكلي للمبلغ المقرر لتنفيذ هذه الخطة بجميع عناصرها بما فيها الرواتب والجوانب الأخرى حوالي مليار 950 مليون دولار تقريبا لتسعة أشهر من شهر 4 الى شهر 2006/12».

وأضاف أبو عيشة انه قام أثناء زيارته إلى المغرب ومشاركته في الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية بعقد لقاءات ثنائية مع عدد من وزراء المالية العرب موضحا أنها كانت مثمرة.

وقال « عرضنا عليهم الواقع الذي نعيشه في الأراضي الفلسطينية وتحديدا احتياجاتنا الآنية لهم من خلال التصور لبرنامج الدعم الطارئ الذي نقوم بإعداده حيث تم تسليم مسودة لهم».

وأعلن الوزير الفلسطيني انه تم توقيع اتفاقية خلال فترة المؤتمر الذي عقد في المغرب بـ14,4 مليون دولار لإنشاء 23مدرسة جديدة وإصلاح عدد من المدارس بمجموع حوالي 34 مدرسه في الضفة الغربية وغزة بتمويل من البنك الإسلامي.

وأشار أبو عيشة إلى أن هناك خمس هيئات مالية عربية أبرزها الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي الموجود في دولة الكويت وصندوق النقد العربي ومقره في أبو ظبي والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا قرروا تخصيص 10 % من صافي أرباح هذه الصناديق بما يزيد قليلا عن حوالي 60 مليون دولار وتوجيهها لمشاريع إنمائية أو تعليمية في الوطن.

وحول طبيعة المشاريع التي أعدتها وزارته لإرسالها للمانحين قال أبو عيشة ان هناك مشروعات جاهزة ومبلورة من قبل جهات حكومية وهناك مشروعات يمكن أن يتقدم بها المجتمع المدني سنسعى إلى حث الجهات لتقديم تلك المشروعات ونحن في وزارة التخطيط نسعى لكي تتلاءم هذه المشروعات مع الخطة التنموية الثلاثية المقرة وتجدر الإشارة إلى أن عددا من الوزراء الفلسطينيين في الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس يقومون ومنذ فترة بجولات مختلفة في عدد من دول العالم بهدف جلب الدعم المالي للشعب الفلسطيني بسبب تفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الحكومة في ظل الحصار الدولي المفروض عليها.

اعتقال مسؤول بحماس في الضفة الغربية

بلدة سنجل في الضفة الغربية تتعرض لحملات مداهمة ليلية يشنها الجيش الاسرائيلي

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب ـ رويترز: دعا مجلس محلي بلدة سنجل في الضفة الغربية امس الثلاثاء المنظمات الانسانية والدولية التدخل لوقف عمليات المداهمة الليلية التي يشنها الجيش الاسرائيلي عليهم منذ اسبوعين بصورة مستمرة.

واكد عماد مسالمة، رئيس بلدية سنجل، الواقعة الى الشمال من مدينة رام الله ان «قوات اسرائيلية تقوم ومنذ نحو اسبوعين بالاغارة على منازل البلدة والتنكيل بسكانها بحجة قيام اطفال برشق مستوطنين اسرائيليين بالحجارة».

واضاف ان «الجنود يداهمون المنازل ويرغمون سكانها، اطفالا وكبارا، على الخروج في العراء لساعات بعد منتصف الليل بعد ان يعبثوا في محتوياتها واثاثها ويحطموا زجاج نوفذها».

وقال مسالمة ان منزله ومنازل اعضاء اخرين في المجلس البلدي، كانت من بين المنازل التي دهمها الجيش الاسرائيلي، واشار الى ان أبناء احد الاسر تعرضوا لضرب مبرح من قبل الجنود على مرأى من عائلاتهم.

واضاف «ندعو المنظمات الدولية والانسانية التدخل لوقف هذه الاعتداءات»، مشيرا الى انها ليست المرة الاولى التي تتعرض فيها منازل سنجل لمثل هذه الاعتداء.

وثمة اكثر من مستوطنة في الجوار اقيمت على اراضي سنجل وقرى وبلدات اخرى، ويمر طريق رئيسي يسلكه المستوطنون من مدخل البلدة.

وقد اغلق الجيش الاسرائيلي المدخل الرئيسي لسنجل بالاتربة والصخور منذ اندلاع الانتفاضة عام 2000 على غرار ما قام به في مختلف انحاء الضفة الغربية.

وقال مسالمة انه كان استدعي للقاء ضابط الارتباط الاسرائيلي في المنطقة وابلغه انه «من غير المعقول معاقبة البلدة بهذه الطريقة بسبب قيام طفل برشق حجر في حين يقوم المستوطنون بالاعتداء على الاهالي على مرأى من الجنود».

ومن جهة اخرى، قالت أسرة فرحات أسعد المتحدث باسم حركة المقاومة الاسلامية حماس في الضفة الغربية المحتلة ان القوات الاسرائيلية اعتقلته في ساعة مبكرة من صباح امس الثلاثاء.

وقالت زوجة أسعد انه اعتقل خلال الليلة قبل الماضية من منزله باحدى الضواحي الغربية بمدينة رام الله. ولا يتولى أسعد منصبا في الحكومة الفلسطينية الجديدة التي تقودها حماس.

وقال الجيش الاسرائيلي انه اعتقل 18 ناشطا مشتبها به خلال الليل. ولم تستطع متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي تأكيد ما اذا كان أسعد من بين المعتقلين غير أنها قالت انه لم يتم اعتقال أحد الليلة قبل الماضية في رام الله.

وقادت حماس التي يتضمن ميثاقها تعهدا بتدمير دولة اسرائيل حملة تفجيرات انتحارية ضد اسرائيل على مدى أكثر من عقد غير أنها التزمت الى حد بعيد باتفاق تهدئة تم التوصل اليه قبل أكثر من عام.

واشنطن لا تستطيع منع النرويج من الاتصال بحماس

■ واشنطن ـ اف ب: اكدت الولايات المتحدة ليل الاثنين الثلاثاء رفضها التعامل مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس) لكنها ذكرت ان النرويج دولة حليفة تتمتع بسيادة اثر اعلان الاخيرة عزمها لقاء ممثلين عن حماس.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الامريكية انه ليس في مقدور واشنطن القيام بأي شيء اذا ارادت دولة اجراء اتصالات مع حركة حماس التي شكلت الحكومة الفلسطينية الجديدة اثر فوزها في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير).

واضاف المسؤول الذي طلب عدم كشف اسمه «هل يروق لنا ذلك؟ بالطبع لا. هل نود ان نرى حماس في عزلة تامة؟ بالتأكيد.لكننا نعلم جيدا ان اطرافا مختلفة تتخذ مواقف متباينة».

وقد اعلنت النروج العضو في حلف شمال الاطلسي الاثنين انها مستعدة للقاء مسؤولين من حماس رغم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لقطع جميع العلاقات مع هذه الحركة الى ان تعلن نبذها العنف.

ويتوقع ان يزور النائبان الفلسطينيان صلاح البردويل ومحمد الرنتيسي النروج في 15 ايار (مايو) بدعوة من اللجنة النروجية من اجل فلسطين.

وافادت معلومات وردت من اوسلو ان واشنطن طلبت من الخارجية النروجية عدم لقاء ممثلين عن حماس التي تعتبرها واشنطن منظمة ارهابية.

وبخلاف الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، لم توقف النروج رسميا مساعداتها المباشرة للحكومة الفلسطينية ـ علما ان اي مبلغ لم يكن مقررا بين نهاية اذار (مارس) واليوم ـ رغم اعتبارها ان تسديد مبالغ مماثلة «امر صعب» في الوضع الراهن.

الامم المتحدة: فرص اقامة دولتين فلسطينية واسرائيلية تتضاءل

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ اف ب: اعتبر المنسق الخاص للامين العام للامم المتحدة في الشرق الاوسط الفارو دي سوتو الاثنين امام مجلس الامن الدولي ان فرص اقامة دولتين، اسرائيلية وفلسطينية، تتضاءلت.

وقال «من غير المبالغ فيه القول ان احتمال الوصول الى حل بقيام دولتين (اسرائيل وفلسطين) بحسب ما تنص عليه خارطة الطريق تقلص حاليا بسبب مجموعة عوامل».

وقال ان من بين العقبات الرئيسية «التغيير الجذري في موقف الحكومة الفلسطينية الجديدة حيال المبادىء التي قبلتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ زمن طويل باسم الشعب الفلسطيني وعجزها عن الاستجابة للمبادىء التي عرضتها اللجنة الرباعية» في اشارة الى الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حركة حماس.

وذكر بأن الحكومة الفلسطينية الجديدة رفضت «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود» وبالتخلي عن العنف.

وفي الجانب الاسرائيلي، قال دي سوتو «لا نزال نشهد عمليات امر واقع على الارض خصوصا توسيع المستوطنات وبناء الجدار الفاصل وفق ترسيم ينحرف عن حدود 1967 وهو ما يثير القلق بانه لن يكون ممكنا ابدا اقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة».

وفي 30 كانون الثاني (يناير)، طلبت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة وروسيا) من «جميع اعضاء الحكومة الفلسطينية احترام مبدأ عدم العنف والاعتراف باسرائيل والقبول بالالتزامات السابقة خصوصا خارطة الطريق»، موضحة ان المساعدات المالية الدولية مشروطة باحترام هذه المبادىء.

وقد علق الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة منذ ذلك الوقت مساعداتهما المالية للسلطة الفلسطينية.

ديختر: جمال ابو سمهدانة نجا عدة مرات من التصفية وعلينا العمل على اعتقاله فورا

المخابرات الاسرائيلية: عائلة ابو سمهدانة اخطر عائلة بالقطاع وقوتها العسكرية قوامها 50 الف مقاتل

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

منذ تعيين قائد لجان المقاومة الشعبية الفلسطينية جمال ابو سمهدانة مراقبا عاما في وزارة الداخلية، انشغلت الدولة العبرية في الحديث عن تاريخه النضالي، كما انشغلت اجهزة الامن الاسرائيلية في تحليل الاسباب التي دفعت وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام، الى تعيينه في منصب مرموق جدا في وزارة الداخلية.

وزعمت مصادر امنية اسرائيلية امس الثلاثاء ان حكومة حماس ووزير الداخلية سعيد صيام يرون في ابو سمهدانة الشخص الوحيد القادر على فرض سيطرته على الاجهزة الامنية ودفع ولو جزء من رواتب منتسبيها، او حتى قتل بعض المعارضين لهذه السيطرة داخل الاجهزة، وفق المصادر الاسرائيلية، وذلك لسيطرة عائلة أبو سمهدانة على معظم شبكات ومجموعات المقاومة ولاحتكارها تهريب السلاح وحاجة هذه المجموعات اليه.

وادعت المصادر ان ابو سمهدانة شخصيا معرض للاغتيال من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، الأمر الذي يجعل منصبه شاغرا، لا أحد يستطيع اشغاله إلا من العائلة نفسها، مما سيحول هذه العائلة الى قوة عسكرية قوامها يزيد على خمسين الف مقاتل مسلح.

على صلة بما سلف، قال رئيس جهاز الامن العام (الشاباك) السابق افي ديختر ان ابو سمهدانة «هو مجرم بكل ما تحمل هذه الكلمة من معان، وانه قاتل مستأجر وعلى اسرائيل القاء القبض عليه في اقرب فرصة لكي تحاكمه على الاعمال الارهابية التي نفذها خلال الانتفاضتين الاولى والثانية».

واضاف ديختر، الذي انتخب نائبا في الكنيست الاسرائيلي من قبل حزب كاديما وهو المرشح المفضل لتولي حقيبة الامن الداخلي في مقابلة مع موقع صحيفة (يديعوت احرونوت) على الانترنت، ان ابو سمهدانة نجا خلال السنوات الماضية من عدة محاولات لتصفيته من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وان نجاته كانت بأعجوبة من هذه المحاولات. وتابع ديختر انه يعرف جمال ابو سمهدانة منذ بداية خدمته في الشاباك الاسرائيلي عندما كان احد المسؤولين عن قطاع غزة المسؤولية المباشرة عن اطلاق صواريخ القسام من قطاع غزة باتجاه المستعمرات الاسرائيلية في جنوب الدولة العبرية، كما قال انه هو الذي خطط للهجوم المسلح على دبابة المركافا الاسرائيلية، هذا الهجوم الذي اسفر عن مقتل سبعة جنود من جيش الاحتلال. وقال ايضا ان عائلة ابو سمهدانة تقدم الخدمات لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي تعمل وفق اقواله بأوامر صادرة من طهران.

وزعم ديختر ايضا ان اختيار جمال ابو سمهدانة لهذا المنصب في وزارة الداخلية نبع من توجه حماس التي ارادت من خلاله ان تثبت للشعب الفلسطيني ان هناك وحدة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، وانها تعمل على تعيين الاشخاص من الفصائل الاخرى في مناصب مهمة.

وقال ديختر في سياق المقابلة ان ابو سمهدانة بدأ طريقه كمجرم صغير، وتحول على مدار السنين الى مقاول لتنفيذ الاعمال الارهابية ضد اسرائيل، على حد وصفه. واضاف قائلا ان عائلة ابو سمهدانة معروفة في رفح على انها عائلة اجرام، وانهم درجوا على تهريب الاسلحة والمخدرات من شبه جزيرة سيناء الى قطاع غزة بمساعدة العرب البدو في سيناء وفي النقب داخل الخط الاخضر.

وزعم ديختر ايضا ان ابو سمهدانة اقام مع اندلاع الانتفاضة الثانية في ايلول (سبتمبر) من العام 2000 لجان المقاومة الشعبية التي كانت تتلقى الدعم المادي والمعنوي من منظمة حزب الله اللبنانية.

وحمل ديختر ابو سمهدانة